البيانات الشخصية والقوانين العربية

الهمّ الأمني وحقوق الأفراد

المركز العربي
للبحوث القانونية
والقضائية

د. منى الاشقر جبور

د. محمود جبور

استهلال

تندرج هذه الدراسة، في إطار جهود مركز البحوث والدراسات القانونية والقضائية، الرامية إلى مقاربة البعد العالمي، والعابر للحدود، لموضوع حماية البيانات الشخصية، وإيمانه بضرورة العمل على المستوى العربي، لإيجاد الرد المناسب، على التهديدات والمخاطر، التي باتت تهدد امن الدول والأفراد في آن، لاسيما بعد الفضائح الكبرى، التي أبرزت مخاطر التجسس، الذي تقوم به بعض الدول، وبعض الشركات الكبرى، عبر رصد حركة مستخدمي الأنترنت، وجمع بياناتهم الشخصية، والاعتداء على حقهم في الخصوصية، ما يؤسس لاعتداء على حقوق وحريات، المواطنين العرب، ويهدد الثقة اللازمة، لعملية الانخراط في الاقتصاد الرقمي.

كما إنها تضاف إلى لائحة من الدراسات، التي تؤشر إلى سعي دؤوب من قبل الجامعة العربية، لحث أعضائها، على إقرار اطر تشريعية ملائمة لعصر التقنيات المتطورة، التزاما بمقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بشقيها جنيف وتونس، وبنتائج القمة التي عقدت في البرازيل[1]، حول حوكمة الإنترنت، بعد ما عرف بفضيحة سنودين، وتنبه دول العالم، إلى أهمية التعاون بينها، لمواجهة المخاطر المرتبطة بالتجسس والتنصت، إضافة إلى ضرورة المحافظة على ديمقراطية الإنترنت، وسلامة الفضاء السيبراني.

ولحماية البيانات الشخصية، كما هو معلوم، دور حاسم في بناء بيئة مؤاتية، لتأمين سلامة هذا الفضاء، ودعم استقراره، لان أمن البيانات، جزء من الأمن السيبراني. وعليه، فان هذه الحماية تدعم بناء الثقة، وتساهم في تشجيع التجارة والخدمات الإلكترونية.

[1] Un sommetinédit au Brésilsur la "gouvernance du net"
https://www.francetvinfo.fr/sciences/high-tech/un-sommet-inedit-au-bresil-sur-la-gouvernance-du-net_1685949.html

ويشكل اعتماد إطار قانوني وتنظيمي، لحماية البيانات الشخصية، بشكل خاص، وسيلة لتحقيق الانسجام، مع توجهات المنظمات والهيئات الدولية، كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الأوروبي، اللذين أصدرا عددا من التوجيهات، والإرشادات، والقرارات، حول مبادئ حماية البيانات الشخصية.

ففي ظل العولمة، وسهولة الحصول على البيانات وتداولها، تتضاعف أهمية إرساء نظام فاعل للحماية، وفرض إجراءات قانونية صارمة، ضد إساءة استخدام البيانات الشخصية، والاعتداء على الخصوصية. ولا بد من الالتزام بتطبيق ومواكبة أرقى المعايير، في هذا المجال، حفاظا على إمكانات وفرص الإفادة، مما يمكن أن تقدمه التقنيات الحديثة في معالجة البيانات، سواء على مستوى تطوير الاقتصاد، أو على مستوى الإنماء الاجتماعي والثقافي.

ولان الانسجام على المستوى القانوني، حاجة ملحة في المواجهة، كان لا بد من دراسة مقارنة، تبحث في مدى تقارب القوانين العربية الخاصة بحماية البيانات الشخصية، فيما بينها، من جهة أولى، ومدى انسجامها مع القوانين الدولية، والتوصيات المعتمدة عالميا، من جهة ثانية، عبر تبيان نقاط الالتقاء والاختلاف، أينما وجدت.

المقدمة

استتبع التحول إلى الرقمية، إنتاج كميات هائلة من البيانات الشخصية، وتعاظمت المخاطر التي تترتب على إدارتها، واستثمارها.

حجم غير مسبوق من البيانات

أشارت الإحصاءات الصادرة العام المنصرم، إلى وجود اكثر من نصف سكان العالم على الإنترنت[2]، وترافق هذا التصاعد في إعداد مستخدمي الإنترنت، مع تصاعد نسبة القلق. فالانتقال السريع إلى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، والتحولات التقنية المتعاظمة، لم يسمحا بمواكبة فاعلة لمخاطرها، سواء أكان من قبل الحكومات وصناع السياسات، إم من قبل الأفراد.

لقد انتج العالم خلال العام 2017، معدلات غير مسبوقة من البيانات، تتجاوز بضخامتها ما انتج على امتداد كامل تاريخ البشرية، ما فرض تنبه المعنيين في القطاعين العام والخاص، إلى أهمية إدارتها بشكل فاعل، مع مراعاة الجوانب التقنية، والاقتصادية، والإدارية، والقانونية، التي تترتب على ذلك. فمع الانتقال إلى الرقمية، تحولت البيانات إلى قيمة لا تقدر بثمن، ومورد لاقتصاد المعرفة.

وفي هذا السياق، تنشر الشركات العاملة، في مجال تقنيات المعلومات، بشكل مستمر، عدد المُستخدمين الموجودين لديها، كما لا تتأخر شركات الإحصاء، عن إصدار تقاريرها حول هذا الموضوع، بهدف تأمين المعلومات اللازمة، للشركات وأصحاب المواقع المختلفة، كي يتمكنوا من وضع خطط انتشارهم، والترويج لمنتجاتهم، وتسويق خدماتهم.

[2] - https://wearesocial.com/blog/2018/01/global-digital-report-2018
DIGITAL IN 2018: WORLD'S INTERNET USERS PASS THE 4 BILLION MARK - Well over half of the world's population is now online, with the latest data showing that nearly a quarter of a billion new users came online for the first time in 2017.

وإذ يصل حجم الأشخاص، الذين يستخدمون شبكة الفيسبوك، إلى ما يفوق المليارِي شخص[3]، ويصل العدد إلى 800 مليون، على انستغرام، وإلى أكثر من مليار على واتساب، يتجاوز حجم البيانات التي تنتج عن هذا الاستخدام، 2.5 إكسا بايت ExaByte في الدقيقة الواحدة تقريباً.

وتعتبر تطبيقات المحادثات الفورية، مصدراً آخراً لإنتاج البيانات، حيث يتم إرسال أكثر من 527 ألف صورة، بواسطة السناب شات، في الدقيقة، وتحصل منصّة لينكدإن Linked in على أكثر من 120 حساب جديد، ويرسل مستخدمو تويتر 456 ألف تغريده، بينما يُعالج غوغل أكثر من 3.6 مليون عملية بحث، وتجني أمازون أكثر من ثلاثمائة ألف دولار أمريكي من المبيعات، التي تجري في الدقيقة الواحدة على الإنترنت، هذا، عدا عن الحجم الهائل للاستثمارات، التي تقوم بها الدول في مجال البيانات الضخمة[4].

تلك الأرقام الهائلة تُفسّر اتّجاه الشركات الكُبرى نحو الاستثمار في البيانات الشخصية، فهي ثروة تعيش عليها الشركات، التقنية منها، والتقليدية، نتيجة استخدامها في مجال تطوير المنتجات، والإعلانات، عبر تحليلها، وتحليل ميول الأشخاص الطبيعيين، وتحديد حاجاتهم، وعاداتهم الاستهلاكية، واهتماماتهم.

وفي المقابل، تزداد ظاهرة دفق المعلومات على الإنترنت، بازدياد عدد الأجهزة الموصولة بها، وتعدد وسائل تخزينها؛ كالأقراص الصلبة، وأنظمة الحوسبة السحابية، كما يتنوع استخدامها، وتتنوع التطبيقات التي تهندس بناء على كيفية تثميرها، والإفادة منها لتقديم الخدمات. علما، أن القسم الأكبر منها، يتم جمعه دون علم الشخص المعني؛ أي صاحب البيانات.

[3] - https://blog.statusbrew.com/social-media-statistics-2018-for-business/

[4] - Big Data Statistics & Facts for 2017
https://www.waterfordtechnologies.com/big-data-interesting-facts/

فالسيارات الذكية، مثلا، تجمع كما هائلا من البيانات[5]، غالبا دون موافقة مستخدمها، لاسيما منها، تلك التي يتم استئجارها من الوكالات المتخصصة في هذا المجال، حيث يكون أول سائق استخدمها، قد وافق على شروط الاستخدام، دون علم السائقين، الذين يتولون قيادتها فيما بعد، بما وافق على كشفه من البيانات. وهنا لا يجب أن يغيب عن البال، جهاز الهاتف الذي تدمج وظائفه بنظام السيارة، والذي يمكن السيطرة من خلاله، على وسائل الترفيه فيها، ونظام الملاحة على الشاشة، واستخدام الرسائل النصية والمكالمات.

أما المثال الآخر، فهو الأنظمة العاملة في مجال التحويلات المالية والاستثمارات، حيث تسجل حركة كل عميل، وتجمع بياناته الشخصية، بأدق تفاصيلها، وذلك بهدف إتاحة إمكانية إثبات صحة أية عملية قد يقوم بها، وتأمين كشف كامل له، في حال طلب ذلك.

على خط متصل، يزداد بروز تصاعد تأثير الذكاء الاصطناعي، على شبكات وخدمات الاتصالات، وتزداد معه أساليب، جمع البيانات، وتحليلها، وتقاطعها، بهدف استثمارها، في مجالات عديدة ومختلفة.

تحول في نماذج العمل

لقد بات واضحا اليوم، إن البيانات الشخصية، هي عصب شديد الأهمية في الاقتصاد الرقمي، وفي التنمية. فهي التي تغذي الابتكار في معظم القطاعات الصناعية، والتجارية، والخدماتية. كما تساهم عمليات معالجتها، في تحسين الأداء والإنتاجية، في قطاعات الدولة كافة، بما يساعد على التصدي للتحديات، المتعلقة بإدارة شؤون الأجهزة الحكومية، والمواطنين، والمشاكل المتصلة بصحة الإنسان، وسلامة البيئة، ومحاربة العديد من معوقات التنمية، وتطوير الموارد البشرية.

[5] - Connected cars will send 25 gigabytes of data to the cloud every hour
https://qz.com/344466/connected-cars-will-send-25-gigabytes-of-data-to-the-cloud-every-hour/

على خط متصل، برزت أهمية الإدارة الفاعلة لهذه القيمة، التي تمثلها البيانات الشخصية، على كيفية تطوير الأنظمة والتطبيقات، سواء لتحقيق التنمية، وبلوغ مستوى أعلى من الرفاه الإنساني، وتجويد نوعية الحياة، أو لتحقيق الأرباح الاقتصادية، فبلغت أرباح فيسبوك 16 مليار دولار، بينما تجاوزت أرباح محرك البحث غوغل، المئة مليار[6].

وهكذا، تتحرك الشركات التي أدركت أن ذهب العصر هو البيانات الشخصية، ضمن إطار تنظيمي، يؤثر في أساليب وطرق عملها، في جمع البيانات الشخصية، ومعالجتها، وأدارتها، والإشراف عليها، واستثمارها، بما يعود عليها بالأرباح، ويساعدها في الوصول إلى أسواق جديدة.

ففي عصر البيانات الكبيرة، وربطها، وتقييمها، تأخذ البيانات الشخصية مكانا أكثر أهمية، بحيث تحولت إلى محور النماذج الاقتصادية، والتجارية، والإدارية الجديدة. وقد أثرت أساليب وطرق معالجة هذه البيانات، في أساليب الإنتاج، واستراتيجياته. ولم تعد الشركات التقليدية، التي لا تتعامل مع معالجة البيانات، قادرة على المنافسة، أو حتى على الاستمرار، ما لم تتحول هي الأخرى، نحو هذه المعالجة.

وترتكز النماذج الاقتصادية الجديدة، بشكل واضح، على كيفية معالجتها للبيانات الشخصية، فإما أن تجمعها، وتحللها، وتستثمر فيها مباشرة، عبر بيعها، أو بيع نتائج هذه التحليلات، وإما أن تتيح حق الوصول إليها للأشخاص المعنيين، وإما أن تطور خدمات جديدة، مبنية على أساس حاجات تؤشر إليها هذه البيانات.

وفي الاقتصاد المعولم، لا مصلحة للمؤسسات والشركات، أيا كانت جنسيتها، في الخروج عن النماذج، والأطر التنظيمية والقانونية الدولية، المعتمدة من قبل زبائنها،

[6] - Facebook : 16 milliards de dollars de bénéfices en 2017
https://www.nextinpact.com/news/106065-facebook-16-milliards-dollars-benefices-en-2017.htm
* Le géant d'Internet a passé la barre des 100 milliards de dollars de revenus annuels.
https://www.lesechos.fr/01/02/2018/lesechos.fr/0301241341612_google---le-chiffre-d-affaires-progresse-mais-les-couts-bondissent.htm

أو منافسيها، أو مقدمي الخدمات المنتشرين حول العالم.

أما المعيار الأساس، هنا، فهو القدرة على تحديد مكان البيانات، وحمايتها، وأدارتها، بغض النظر عن البنية التحتية، التي يستخدمها صاحب البيانات، سواء أكانت على الموقع، أو في السحابة الإلكترونية، أو في الاثنين معا.

على المستوى العربي، انتشر استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، وتعددت استعمالات أجهزة الاتصال، ودخلت الرقمية إلى قطاعات كثيرة، في مقدمها، الخدمات المالية والمصرفية. ولعل أبرز الأمور التي تسجل هنا، هي توجه العديد من الحكومات العربية، نحو تفعيل الاقتصاد، من خلال تنمية الاقتصاد الرقمي.

وبالفعل، فقد تحول العديد منها، إلى تطوير خدمات الإنترنت، والبنية التحتية للاتصالات، وتطوير رأس المال البشري، وتأمين الاعتماد على الحكومة الإلكترونية، كوسيلة وغاية للتنمية، وكمؤشر عليها. كما انشأ عدد منها، كمصر، والإمارات، مدنا ذكية، في سعي منه إلى تحقيق التنمية المستدامة، والإفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات، لجذب الاستثمارات، وتحريك عجلة الانخراط في مجتمع المعرفة.

وبحسب ما ورد، في تقرير يصدر دوريا عن الأمم المتحدة، تحرز الدول العربية تقدما، باتجاه الاعتماد على الحكومة الإلكترونية، لاسيما منها، دول التعاون الخليجي، حيث برزت الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والسعودية، والكويت، والبحرين، ضمن المراكز الخمسين الأولى، على مستوى العالم [7].

كما سجلت المغرب، والإمارات، والسعودية، وتونس، ضمن الدول التي تبذل جهودا، في مجال التواصل مع المواطنين، والمعلومات المتاحة للعموم، حول الصحة، والرعاية الاجتماعية، والعمل، وغيرها.

[7] - https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2016

الدولة والبيانات الشخصية

الفرد عماد المجتمع، وهويته جزء من شخصيته، وأساس في اكتساب الحقوق، وإقرار الواجبات، واستقرار المعاملات. لذلك، حرصت الدول منذ نشأتها، على الاهتمام بالملفات الشخصية، والإحصاء، والقيود الثبوتية؛ كالهوية، وجواز السفر، والإقامة، وإجازة ممارسة مهنة معينة، وذلك، في إطار تنظيمي وقانوني، تحدد عبره، القواعد التي تعطى على أساسها الجنسية، أو تمنع ممارسة بعض الحقوق؛ كالحقوق المدنية، أو السياسية، في حال ارتكاب الشخص لأنواع من الجرائم، تعتبر خطرة على استقرار المجتمع.

ويتم كل ذلك، وفقا لمندرجات سجلات رسمية، تديرها الإدارات الحكومية، وتسجل فيها بيانات شخصية، كالاسم، ومحل الإقامة والولادة، وتاريخ الميلاد، واسم العائلة، الخ... وتستخدم هذه السجلات أيضا، للتمييز بين المواطن، والأجنبي، وتحديد الحالة القانونية للمقيم. وتسجل في هذا المجال، أهمية احتفاظ أجهزة الأمن، والسلطات القضائية، بسجلات المخالفات، والجرائم، التي تسمح للأجهزة المعنية، بمتابعة المرتكبين، وحماية المجتمع منهم، ما يجعل عدد السجلات لدى الإدارات الحكومية، تتكاثر وتتنوع.

وكان جمع هذه البيانات، يتم بإعلان إرادي من الأفراد، رغبة منهم في اكتساب وضع قانوني، وإيجاد قيود تثبت حقوقهم، وانتماءاتهم الوطنية والعائلية، فيتم تدوينها من قبل الموظف الرسمي يدويا، على الورق، وتكون مراجعتها، أو الحصول عليها، منظمة بحيث لا تكشف إلا لأصحاب العلاقة، وللأجهزة المسؤولة في الدولة، وبطلب رسمي، ولأهداف واضحة.

إلا أن التحول إلى الرقمية، جعل هذه القيود، تتخذ ركيزة جديدة، ذات طبيعة مختلفة، تتيح مجال الاحتفاظ بها، وإعداد نسخ منها، وتوزيعها، وتبادلها، بعدد من

الوسائل، والوسائط المختلفة والمتنوعة، كالأقراص الصلبة الداخلية أو الخارجية، والحوسبة السحابية. وقد ساهم هذا الأمر، في جذب اهتمام الدول، نحو مراقبة حركة الاتصالات، ومستخدمي الإنترنت.

فالدول عامة، تحتاج إلى جمع البيانات الشخصية، حتى الحساسة منها، على الإنترنت، ووسائل الاتصال، والأجهزة المختلفة، للقيام بمهماتها كسلطة عامة، وكمسؤولة عن الاستقرار والأمن الاجتماعيين، في مواجهة أية تهديدات ومستجدات، كما هو حاصل اليوم مثلا، مع مكافحة الإرهاب، وتعقب الإرهابيين والمجرمين، عبر الإنترنت.

وبالفعل، فقد لجأت دول عديدة، في إطار تحصينها للأمن القومي، إلى تشديد الرقابة على المشتبه بهم، من خلال رصد حركة اتصالاتهم، وتعقب أجهزتهم المتصلة بالإنترنت، كما طلبت من شركات الاتصال، الاحتفاظ ببيانات الاتصال، لمدة محددة، تختلف بين بلد وآخر.

وكان هذا التحول الرقمي، الذي فتح مجالات للرقابة، إضافة إلى بروز بوادر مخاطر معالجة البيانات الشخصية إلكترونياً، منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، وصولا إلى الثمانينيات، قد دفع بعض الدول الأوروبية، إلى إطلاق عملية قوننة، تهدف إلى تنظيم عملية استخدام البيانات الشخصية، من قبل الإدارات الحكومية، والشركات الكبرى. فإضافة إلى القوانين التي أقرت في النمسا، والدانمارك، وفرنسا، وألمانيا، أدخلت إسبانيا، والبرتغال، والنمسا، الحق في حماية البيانات الشخصية، بين الحقوق الأساسية المحمية بالدستور[8].

ويعود هذا الاهتمام الذي أولته أوروبا، عامة، لحماية البيانات، في الأساس، إلى الخوف من جمع هذه البيانات، ومعالجتها بشكل مؤذ، يساهم في تدخل الدولة،

[8] - ORIGINS AND HISTORICAL CONTEXT OF DATA PROTECTION LAW By Sian Rudgard, Legal Director https://iapp.org/media/pdf/publications/European_Privacy_Chapter_One.pdf

بشكل غير مبرر، في الحياة الخاصة للمواطنين، وفي تصنيفهم ضمن لوائح، على غرار ما حصل أيام الأنظمة النازية والفاشية.

وأضيف إلى هذا الخوف، واقع آخر، هو دخول القطاع الخاص، إلى مجال الاعتداءات على حقوق الأشخاص وحرياتهم، نتيجة لإمكانية الوصول على الإنترنت، إلى ملايين المعلومات الخاصة، مقابل دفع مبلغ من المال، واستخدام العديد منها، ليس فقط في الوصول إلى الأشخاص، واستهدافهم بالإعلانات الترويجية، وإنما أيضا، في عمليات احتيال مالية ومصرفية[9]، واعتداءات على الأموال والأشخاص.

وغني عن القول، إن هذه الممارسات، تشكل اتجارا غير مشروع، وغير مسبوق، بالبيانات الشخصية، كأسماء الأشخاص، وعناوينهم، وأرقام حساباتهم المصرفية، أو بطاقاتهم الصحية، التي تجمع بطريقة غير شرعية، عن مواقع الإنترنت، ما يمثل، تهديدا مباشرا، للأمن الاجتماعي، والشخصي للأفراد.

في هذا الإطار، نعرض في الفصل الأول، لارتباط الحق في الخصوصية بحماية البيانات الشخصية، وفي الفصل الثاني، للقوانين العربية الخاصة بحماية البيانات، على ضوء التوصيات والقوانين الدولية، والأوروبية.

[9] - Un trafic de données confidentielles fait scandale en Allemagne
http://www.lemonde.fr/technologies/article/2008/08/21/un-trafic-de-donnees-confidentielles-fait-scandale-en-allemagne_1086275_651865.html#bRdMTKqU4f8ECYuU.99
http://www.lemonde.fr/technologies/article/2008/08/21/un-trafic-de-donnees-confidentielles-fait-scandale-en-allemagne_1086275_651865.html